

أثر العولمة في المواطنة

مسعود موسى الربضي

أستاذ العلوم السياسية المساعد،

جامعة اليرموك، كلية الآداب - الأردن.

تمهيد

حتّى وقت قريب، لم يكن مفهوما «العولمة» و«المواطنة» يبحثان في سياق واحد في التحليل الاجتماعي المعاصر، ذلك أن دراسات المواطنة كانت من قبل تركّز أساساً على الحقوق السياسية والمدنية، وعلى قوانين الهجرة، وصور المشاركة السياسية، ولكنها نادراً ما تطرّقت إلى التيارات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. أما تحليلات العولمة، فهي من اختصاص الاقتصاديين المعنيين بدراسات الاقتصاد الكلي، وكذلك علماء الاجتماع المهتمين بعلم الاجتماع الكوني. فالعولمة تشير إلى التغيرات البنوية السريعة، أمّا المواطنة فتشير إلى الحماية الاجتماعية وإعادة بناء روح الولاء والانتماء. ونظراً إلى التطورات العالمية في العقود الأخيرة، فقد شاع إحساس لدى الباحثين في مختلف الدول أن العولمة تمثل تهديداً وفرصاً في الوقت نفسه للمواطنة، ذلك أن سياسات التحرر الاقتصادي قد أثرت سلباً في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعدّدة، غير أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال، بفضل ثورة الاتصالات الكبرى، أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق، ممّا سهّل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني المطالب بالحقوق.

لقد اتضحت ضرورة الربط في مجال البحث بين «العولمة» و«المواطنة»، وكثرت في الآونة الأخيرة الكتابات حول «المواطنة» بمفهومها العالمي الجديد، وتوالت الكثير من الاستراتيجيات السياسية التي تبحث في الشكل الأنسب لمفهوم «المواطنة»، مع ما يلزمها من استراتيجيات اجتماعية واقتصادية تجعل الأفراد أكثر تفاعلاً وانخراطاً في ذلك المفهوم الجديد لـ «المواطنة» الذي يحاول وفق المنطق الليبرالي الغربي إحلال هوية جديدة محل الهويات المختلفة المتشابكة، التي تنشأ على أساس (الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية)، وترتكز على الالتزام الحرّ بمبادئ المدنية الحديثة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات العرقية والدينية والطبقية لتصبح الهوية المدنية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام سياسي عالمي، فالمواطنة أصبحت تمثل في العصر

الحديث حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، وهي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي.

أولاً: العولمة

تنطوي ظاهرة العولمة على جدل واسع، فمن الباحثين من يرى أنها ظاهرة طبيعية قديمة تمثل تاريخ التطور الإنساني، ومنهم من يعيدها إلى القرن الخامس عشر، ويعتبرها ظاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي، ونتيجة طبيعية للتوسع في النظام الرأسمالي^(١).

والعولمة، على حدّ تعبير روبرتسون، هي مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردى والإنساني^(٢)، مما ينقل البشرية إلى اتجاه المجتمع الواحد، وربما الحكومة الواحدة، من خلال إزالة الحواجز الجغرافية بين الدول والشعوب، فالأحداث والأفكار تنتشر بسرعة فائقة حول العالم وقدّر الأفراد ومصيرهم، وكذلك مصير المجتمعات تحدّه التطورات التي تحصل بعيداً عن محيط حياتهم، غير أن هذه الفترة التاريخية من عمر البشرية التي تعيش حركة التطور الإلكتروني وتدفق المعلومات والمعرفة عبر الإنترنت نقلت فهمنا للعولمة من حالة الظاهرة الموجودة وغير المدركة إلى حالة الظاهرة الموجودة والمدركة معاً^(٣). وبالقدر الذي استطاع فيه الإعلام تحقيق التدفق الحرّ والسريع للمعلومات والمعارف، ومن ثمّ التقريب بين الثقافات، فإنه قد عمل في الوقت نفسه على تخريب العلاقات بين الأنظمة والمجتمعات، وتسويق العولمة مرادفة لمعنى تكتيف الإحساس بالتواصل والاقتراب الذي تحمله عملياً آلة التطور المتسارع لثورة الاتصال وتبادل المعلومات^(٤).

بالإضافة إلى ذلك، فقد فرض انتشار شبكات البثّ الفضائي تحديات حاسمة على وسائل الإعلام الرسمية في مجتمعات الجنوب، وتترتب عليها في قيود الإعلام الرسمي بأشكاله كافة، حيث يجد أمامه موجات هائلة من التدفق الإعلامي الغربي والعالمي، الأمر الذي يضيف ارتباط العالمية، وهو ما يهدّد (إذا تكثف هذا التأثير – بإسقاط الإنسان – سيكولوجياً) ولاءه لوطنه ويتحول ليصبح مواطناً عالمياً^(٥).

(١) جلال أمين، «العولمة والدولة»، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٨.

(٢) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)، ص ١٦١.

(٣) Laurent Belsie, «Rise of the Corporate Nation-State», *Christian Science Monitor*, 10/4/2000, p. 1.

(٤) انظر مداخلة صباح ياسين علي على بحث: السيد يسين، «في مفهوم العولمة»، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٧١ – ٧٢.

(٥) انظر تعقيب محمود عوض على محور: «العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي»، ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٢٦ – ٣٢٣.

والعولمة لم تعد تعني تكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل تجاوزت إلى حالة الوعي والإدراك لهذه الحركة، وهو ما يعني أن العولمة لها بعدان: البعد المادي الذي يشير إلى حقيقة انكماش العالم، والبعد غير المادي، وهو وعي الإنسان بهذا الانكماش^(٦).

ويعرّف غدنز (Giddens) العولمة بأنها العملية التي تقوم بتكثيف العلاقات الاجتماعية التي تصدر عن عدد أكبر من الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية معينة، ولكن في الوقت نفسه مرتبطون بنظام عالمي أكبر، يربط الوقائع المحلية بالأحداث البعيدة جداً من خلال تأثير الثانية في الأولى، والعكس. وقسم العولمة إلى مرحلتين هما:

مرحلة الحداثة المبكرة، والحداثة المتأخرة، بحيث تتكون الأولى من الاتجاهات الحديثة المبكرة، وتكون العولمة مكوّنة من عدد من العمليات، مثل التحوّل الاجتماعي، والانقلاب على التقاليد^(٧) وعرّف شولت (Scholte) العولمة بأنها العمليات التي تجعل العلاقات الاجتماعية غير مقيّدة بالمسافات والحدود^(٨)، حيث أدت الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات إلى تهميش وتقليل أهمية حواجز الحدود والجغرافيا^(٩) مما غير من مفهوم سيادة الدول ودور الحكومات، بحيث أصبحت الحكومات غير قادرة على ممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات وانتقال السلع والخدمات والأموال عبر حدودها^(١٠)، فالدولة لم تعد وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن أفرادها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها، وعلى رغم ادعاء الدولة بالقيام بهذه الوظائف والمسؤوليات والتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي لم تعد الدولة قادرة على ذلك^(١١). وهي المسألة التي يمكن أن نطلق عليها تأكل دور الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتأكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن أسفل تتأكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية، ولا تتم بالارتباط بالإطار الوطني أو المحلي، بل بالإطار الخارجي، فتضعف السيادة، وتخترق الحدود وتعرض الثقافة والاقتصاد والسياسة للغزو

(٦) السيد يسين، **العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي**، قضايا استراتيجية: العدد ١٧ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٩.

(٧) < <http://www.sociologyonline.com.Uk/global-essays/globalgiddens.htm.28-7-2003> >.

(٨) Jan Aart Scholte, «Globalisation and Modernity», paper presented at: The International Studies Association Convention, San Diego, 15-20 April 1995, p. 20.

(٩) حسنين توفيق إبراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)»، **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر-كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٤.

(١٠) عصام فاهم العامري، «مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية»، **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٦٠.

(١١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٩٧.

المنظم أو غير المنظم^(١٢)، فالعولمة الثقافية تهدف إلى خلق ثقافة وحضارة عالمية واحدة، من خلال تغيير القيم والعادات والتقاليد والأذواق، تبعاً لما يريده المنتج، ولما تقتضيه سياسة السوق^(١٣)، فمن خلالها تمّ تكييف الثقافة بقصد نقل الأفكار والمبادئ ونشر المعلومات لكلّ الناس، ومن ثمّ صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها، لزيادة معدلات التشابه والتجانس بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، ومحاولة تشكيل وعي ومفاهيم عالمية الطابع.

ويرى البعض أن عولمة الثقافة من شأنها تمييط الثقافة المحلية، خصوصاً في ظلّ ارتباط جماعات النخبة في هذه الدول بتلك الثقافات^(١٤)، مما يساعد على تقزيم الثقافات المحلية والفرعية. ويعتبر الكثيرون أن إشاعة الثقافة العالمية، على حساب الثقافة الوطنية والقومية، تقع بالضرورة - في تناقض مع ثقافة الانتماء الوطني - مما ينتج تعدّد الولاءات للأفراد والجماعات^(١٥)، وهو ما خلق حالة عدم استقرار وتمزق داخلي في ظلّ النظام الدولي المعاصر، حيث شهد العالم ٤٨ حرباً، بمعدل ٥,٣ حرب لكلّ سنة، واعتبار النظام الدولي المعاصر أكثر اضطراباً مقارنة بمئة عام سابقة^(١٦). فالعولمة غيّرت ديناميكية العديد من المضامين لمفاهيم ومسلمات عديدة عرفها المجتمع الدولي الحديث، مثل: الزمان، والمكان، والدولة، والهوية، والمواطنة، والديمقراطية، والحدود، والسيادة، واقتصاد الكل... إلخ^(١٧).

ويوضح المفكّر الفرنسي برتراند بادي أن دور الدولة قد تراجع، وكذلك سيادتها الداخلية وعلاقتها بالمجتمع المدني، وذلك بسبب بروز لاعبين دوليين جدد، وأن الدولة تواجه أزمات وعوارض متعدّدة لصالح لاعبين جدد يجمعون موارد تزداد خطورتها شيئاً فشيئاً. ويرى بأن الدولة قد استحدثت لإشباع حاجة رعاياها إلى الأمن، ولذلك فإنها ستنصرف إلى المسرح الدولي بطريقة مشروعة لتضاعف إلى أقصى مدى أمنها المنشود، باعتباره السمة الأولى للمصلحة القومية، بل إنها تلجأ إلى ذلك لمطالبة رعاياها بالمزيد من الالتزامات^(١٨).

(١٢) سمير أمين، «العولمة ومفهوم الدولة الوطنية»، ورقة قدمت إلى: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي** (ندوة)، تنظيم مركز البحوث العربية والأفريقية ومركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية (دمشق) (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ١٠.

(١٣) عصام فاهم العامري، «الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة»، **شؤون الأوسط**، السنة ٩، العدد ٨٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٨.

(١٤) Abhisitsen, «The Impact of American Population Culture in the Third World», *Media Asia*, vol. 20 (١٤) (1993), p. 215.

(١٥) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/فبراير ١٩٩٨)، ص ١٤-٢٢.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) قاسم حجاج، «العولمة والتنمية السياسية»، **السياسة الدولية**، السنة ٤١، العدد ١٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٦٤.

(١٨) محمود حيدر، **الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

وقد وصف عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بل الدولة المعاصرة بأنها أكبر من المشاكل الصغرى، وأصغر من المشاكل الكبرى، فالدولة لا تواجه فقط زيادة الفاعلين في المجتمع الدولي، بل زيادة الدور الذي يؤديه، سواء من منظمات أو شركات عالمية، وكذلك منظمات غير حكومية، إضافة إلى ما تواجهه من الداخل ممثلاً بالثقافات الفرعية، وتغليب نخب السوق على النخب الديمقراطية على مستوى النظم السياسية^(١٩).

ويرى بادي في كتابه **انقلاب العولمة** أن الدولة تهتز أركانها وتواجه تراجعاً نتيجة انتشار اللاعبين الدوليين، وتزايد دورهم على الساحة الدولية نتيجة امتلاكهم الموارد، وتجعل منهم لاعبين بالمعنى الحقيقي في مواجهة وصاية الدولة، التي تنحل وتتضاءل تدريجياً وتفقد قوتها وهويتها، التي تنزامن مع عملية التحول والتطور التي تشهدها أنماط عمل السوق والحياة المهنية، إذ تعمل بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع المدني على تحقيق ارتباطها داخل الشبكة الترابطية، وبعضها يملك بعداً دولياً بوصفه من المنظمات غير الحكومية^(٢٠).

ويوجد ثلاثة عوامل أساسية عززت من تدهور الدولة المركزي:

– عدم الاتساق المعرفي ما بين السلوك السياسي للدولة والبيئة الدولية والداخلية والمعلومات التي تتلقاها الدولة.

– نزعة التمرکز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة الشركات المتعدية القوميات والمؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية، مما أفقد الدولة وظيفة الرفاه الاقتصادي التي كانت تسعى إليها.

– نزعة التشتت الاجتماعي التي أفقدت الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي وتشتت سلطانها الداخلي.

ويرى أنصار الدولة القومية «أن الدولة ما زالت موجودة وتحفظ بالسيادة، وأن قوى العولمة زادت من دورها ووظائفها، بل إن المتغيرات السياسية والاقتصادية منحت الدولة دوراً جديداً، حيث إنَّ عدم وجود الدولة يعني عدم وجود حقوق للإنسان، وعدم وجودها يعني الرجوع إلى قانون القبائل والعشائر والطوائف، وإلى قانون المال وقانون الطبيعة^(٢١).

ومن جهة أخرى، يرى أنصار زوال الدولة القومية ونهاية دورها، ومنهم جان زيفلر أنه لا بُدَّ من زوال الدولة والوصول إلى الاتحاد، وإلى مجتمع بلا طبقات وبلا تقسيم

(١٩) وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ٢٣.

(٢٠) حيدر، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

للعمل، ويعد ذلك أيضاً وجهة نظر ماركسية، إزاء مسألة الدولة وزوالها، بزوال الطبقة المسيطرة، التي تمارس القمع باسم المجتمع^(٢٢). ويصف المحامي الدستوري الألماني بوكنفورد الدولة المعاصرة بأنها أخضعت نفسها للهيكلية الاقتصادية وإعطاء دور للشركات الكبرى المتعددة الجنسية، نظراً إلى العبء الملقى عليها نتيجة الالتزام بتحديث الوحدات العامة داخل الدولة ونفقات الخدمة الاجتماعية، مما غيّر في دورها نحو خدمة العملية الاقتصادية - الصناعية، إلا أن أعمالها الاقتصادية قد أصابها الوهن، فأصبحت غير قادرة على تقرير مصيرها، واقتصر دورها على التنظيم، والتخلي عن السيطرة بصفقتها منتمية إلى العملية الاقتصادية، وتولي هذا الدور الذي يعدّ ردّ فعل على الاتجاهات الصادرة عن العملية نفسها، وبصورة آلية، وأن السيطرة الفعلية هي للعملية الاقتصادية - الصناعية نفسها^(٢٣).

إذاً الدولة تشهد تراجعاً مستمراً في دورها على المستويين الداخلي والخارجي، وإن جميع مظاهر النظام العالمي المعاصر هي مؤشرات على هذا التراجع، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير في جميع المفاهيم السياسية.

ثانياً: المواطنة

١ - التفريق بين «المواطنة» و«الموطنة» و«المواطنية»

يجب في البداية التفريق بين ثلاثة مفاهيم متداخلة مع بعضها البعض، قبل تعريف مفهوم المواطنة، فمفهوم «الموطنة» (Citizenship Consciousness)، مثل «العولة» و«العلمنة»، هي حصيلة اجتهاد شخصي، ولا تُشكّل أكثر من اقتراح أولي قابل للتعديل والتبديل، أمّا من حيث المعنى فهي تدلّ، كما يوضح المصطلح الإنكليزي، على عملية الإدراك الذهني لماهية المواطنة ولطبيعة الآليات التي تُسيّر «المواطنة» في المجرى الذي يقود إلى تحقيق «المواطنة». وبتعبير آخر، هي مجموعة الأفكار والتصورات المتعلقة بالمواطنة وسبل تحقيقها.

أما مفهوم «المواطنية» (Citizenship Process)، فهي العملية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد «المواطنة». أما مفهوم «المواطنة» (Citizenship)، فهو يشير إلى علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها، ويكنّ لها ولاءً عملياً، وولاءً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة لعدم المساس بكرامته الإنسانية، وصيانتها لحقوقه الأساسية المتمثلة بحق العمل القائم على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وحق الاعتقاد الفكري بما فيه الديني والحزبي، وحق المشاركة في القرارات السياسية عن طريق الانتخاب الحر

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٢ - ٩٨.

(٢٣) جيان فرانكو، تطور الدولة الحديثة، ترجمة محيي الدين الشعرائي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٧)، ص ١٨٤-١٨٥.

والترشح للعمل السياسي. أما ولاء الفرد للدولة، فيعبر عن نفسه عن طريق تأدية الفرد لواجباته من خلال مشاركته في بناء المجتمع، كدفع الضرائب، ومشاركته في حماية بلاده عن طريق أداء الخدمة العسكرية. والمواطنة، بشكل بسيط ودون تعقيد، هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. وهكذا، فإن المواطنة تمثل بنية شاملة تتألف من شبكة من العلاقات والعوامل التي من شأنها تنظيم علاقة الفرد بدولته بطريقة تعمل على توليد الإحساس بالأمان وخلق حس الانتماء للوطن في أعماق نفس هذا الفرد، الأمر الذي يعني أن المواطنة لا تُعبر عن حالة جغرافية بيئية اجتماعية وحسب، بل عن حالة نفسية لدى المواطن أيضاً.

أما مفهوم «المواطنة»، فيرجع من ناحية تاريخية إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، وقد استعملت اللفظتان «مواطن» (Civis) و «مواطنة» (Civitas) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا وفي روما أيام الإمبراطورية الرومانية، وكان المواطنون في أثينا هم الذكور الأحرار مالكي الأراضي وأبناء الطبقات العليا، بينما جرى استثناء النساء والأطفال والأجانب والعبيد من حقوق المواطنة^(٢٤)، وهو ما يدل على أن مفهوم «المواطنة» في تلك الفترة اقتصر على الطبقية في التحديد، والتراتبية في التخصيص. وقد تمتع المواطنون في تلك الفترة بعدة حقوق، كالحق في تولي الوظائف العامة، مثل الوظائف في مجالات القضاء والتعليم، وحق العضوية في الجمعيات والتنظيمات العامة، وحق الانتخاب للمؤسسات الرسمية، والإسهام في المجتمع عن طريق الخدمة العسكرية وغير ذلك. وقد منح لقب المواطن على أساس شخصي، أي بموجب الأصل، لا الانتماء الجغرافي، وذلك حتى سنة ٢١٢ ميلادية، حين وسّع حقوق المواطنة كي يشمل جميع أقاليم الإمبراطورية الرومانية، وذلك بعد صدور مرسوم إمبراطوري دُعي باسم (Constitutio antoniniana). وهكذا حصل سكان جميع أقطار الإمبراطورية الرومانية من الذكور فقط (ما عدا العبيد) على حق المواطنة الرومانية^(٢٥).

وأدى سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى تراجع مفهوم «المواطنة»، ففي العصور الوسطى أصبحت مواطنة الفرد تتحدد بحسب وضعه الاجتماعي – السياسي في نظام الطبقات الإقطاعي السائد، وبقي ذلك مسيطراً حتى نهاية العصور الوسطى، حيث ساد في أوروبا بناء اجتماعي هرمي، كانت المواطنة فيه حقاً لملكي الأراضي، مع ظهور فكرة الأمة

(٢٤) نزار الطبقجلي، **الوجيز في الفكر السياسي** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٩)، ج ١، ص ١٧ – ٢٢.

(٢٥) **ما هي المواطنة؟**، إعداد نبيل الصالح؛ إشراف علمي عزمي بشار، سلسلة مبادئ الديمقراطية: ١ (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٤)، ص ١٧.

ذات السيادة، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة، كإنسان ومواطن، ينالها مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه.

أما المواطنة بمعناها الحديث، فهي وليدة انبعاث القومية الحديثة، وظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في التجارة والصناعة، ولها قوة ونفوذ في المجتمع. وقد ترافق ظهور هذا المفهوم الحديث لـ «المواطنة» مع إعلان استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦، وبعدها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩. وتعتبر هاتان الوثيقتان حتى يومنا هذا نقطة تحول مهمة في تاريخ مفهوم «المواطنة»، حيث نصتا على الحقوق السياسية والمدنية بما في ذلك مفهوم «الحرية» المستمد من العضوية في الشعب صاحب السيادة^(٢٦)، حيث أصبحت المواطنة تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة، تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة.

أما «المواطنة» بمفهومها الضيق، فتتجاوز هذا التحديد الوصفي إلى حد أدنى من الحقوق والواجبات التي يرتبط مفهوم «المواطنة» الديمقراطية بها، وبموجب ذلك تكون المواطنة عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة، وتترتب على ذلك مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الطرفين نسميها الحقوق والواجبات.

وبناء على ما تقدّم، يمكننا تعريف المواطن على أنه الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، والمواطنة على أنها الوضعية القانونية الأساسية في الدولة الحديثة. ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن قبل كونه شيئاً آخر. وعضويته في الدولة لا في طائفته، ولا في العائلة، ولا غيرها من الانتماءات الأخرى الممكنة، هي الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة.

وإن المواطنة ما زالت تعني اشتراك عموم الناس في علاقات سياسية جامعة، يسقط بمقتضاها كل نوع من أنواع التعيين الطبيعي للناس، أي كل نوع من تعريفهم داخل دائرة انتمائهم إلى بنى طبيعية (أي بدائية)، كالقبيلة والعشيرة والطائفة، ليقوم مقامه تعيين سياسي جديد (أي غير ثقافي) يكون مبدأه الانتماء إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني^(٢٧)، فالمواطنة هي علاقة الفرد بالدولة التي يعيش في كنفها ويكن لها ولاءً عملياً، وولاءً وجدانياً، مقابل ضمان الدولة عدم المساس بكرامته الإنسانية وصيانة حقوقه الأساسية.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٧) النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، تحرير عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٧٧.

٢ - المواطنة الديمقراطية

يترتب على المواطنة الديمقراطية، أو التي يتحدث عنها الفيلسوف الألماني المعروف يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، بمفهوم الديمقراطية التشاركية أو التحوارية (Deliberative Democracy)، ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر، وهذه الحقوق هي:

أ - الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق، تتمثل في حقّ المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حرية الفكر، والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون.

ب - الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب والتنظيم في حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي.

ج - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، وأبرزها الحرية النقابية، والانضمام إليها، والحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن وفي التنمية، والحق في خدمات كافية لكل مواطن. وتتمثل الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة.

ويحدّد علي خليفة الكواري شرطين تتعرف بوجودهما المواطنة، ولا بدّ من سيادتهما لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه: الأول «زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه، ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على أرض الواقع. والثاني اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى المقيمين على أرض الدولة، وليس لهم في الحقيقة وطن غيره، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانات ممارسة كل مواطن حقّ المشاركة السياسية الفعّالة وتولي المناصب العامة»^(٢٨)، حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة

(٢٨) علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٢٢ - ١٢٣.

منطقية وأمراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن بشكل متساو ودون تمييز.

أما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي «واجب دفع الضرائب للدولة، وواجب إطاعة القوانين، وواجب الدفاع عن الدولة».

٣ - أشكال المواطنة

اتخذت المواطنة عبر المراحل التاريخية المختلفة مجموعة من الأشكال والأبعاد المتدرجة، هي:

أ - المواطنة التقليدية: وهي المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، فالمجتمعات تتمتع بالخصوصية الثقافية التي أصبحت تتعارض مع الثقافة العالمية التي تسعى القوى المهيمنة على النظام العالمي إلى تسويقها بحجة أنها تصلح لكل المجتمعات^(٢٩)، وعليه فإن محاولة عوالة المواطنة من خلال نفي الآخر، وتهميط الثقافة، وطمس الخصوصية الثقافية، أحدث ردّة فعل عكسية تمثلت بعودة الهوية القومية أو العرقية أو الدينية والتعبير عنها، ومحاولة توكيد الذات خوفاً من الاندثار، ولكن هذه المرة على حساب الدولة القومية نفسها في سبيل إنشاء كيان سياسي جديد على أسس ثقافية عرقية، أو طائفية، فالقومية في صيغتها الجديدة أصبحت ظاهرة مركبة تعبّر عن نفسها بطرق مختلفة، وفي أماكن مختلفة، ولكنها جميعاً تشترك في هدف واحد هو مناهضة الدولة القومية الحديثة^(٣٠)، فما زالت القيم التقليدية هي التي تحدّد أدوار هذه الجهات وسلوكها^(٣١).

ب - المواطنة الدستورية: وهي المواطنة المرتبطة بجواز السفر وما يترتب عليه من حقوق وواجبات ليس أكثر، مما خلق تعدد ولاء للأفراد داخل الدولة، ولم يصبح الولاء مرتبطاً بالهوية القومية، بل مرتبطاً بالولاء الدستوري أو المواطنة الدستورية^(٣٢)، فالفرد عندما يخرج من حدود بلده تصبح المواطنة مرادفة للجنسية، كما هو الحال في القوانين والمواثيق الدولية.

ج - المواطنة العالمية: وهي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء للهمم العالمي

(٢٩) ماتياس كينيج، «التنوع الثقافي والسياسة اللغوية»، *المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية* (الينسكو)، العدد ١٥٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٢١٠.

(٣٠) بيتر تيلور وكولن فلنت، *الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات*، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة: ٢٨٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٢)، ص ٤٦.

(٣١) لمزيد من المعلومات، انظر: *النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن*، أعدّ الدراسة عادل الشرجبي، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٢٩ (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠٠٢)، ص ٢.

(٣٢) Jurgen Habermas, «Beyond the Nation State?», *Peace Review*, vol. 10, no. 2 (June 1998), pp. 1-15.

والمشكلات العالمية، فالمتغيرات الدولية فرضت نمطاً جديداً للتعاون والتفاعل، مما استوجب مفهوماً جديداً لـ «المواطنة» يتجاوز الاختلافات التاريخية، والخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق أدت إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما جعل الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية تحلّ تدريجياً محل الهوية المحلية والمواطنة المحلية^(٢٣).

د - المواطنة الإيكولوجية: وهي تشير إلى الارتباط القوي بين الناس والبيئات الفيزيكية التي يعيشون فيها، وما يفرضه عليهم هذا الارتباط من حقوق والتزامات تتعلق بأسلوب التعامل مع البيئة، من حيث الاستغلال من ناحية، والمحافظة عليها من الناحية الأخرى، وكذلك حقوق الدفاع عن تلك العلاقة ضدّ أي تدخل خارجي لتعديلها أو تغييرها^(٢٤).

هـ - مواطنة الحراك: وهي التي تضمّ الجماعات أو الأفراد الكثيري الانتقال من دولة إلى أخرى، والاتصال بالتالي بثقافات ومجتمعات مختلفة، فلهم أن يطالبوا في أثناء إقامتهم في أي مجتمع غريب بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون، فجماعات الفجر مثلاً من حقهم أن يعاملوا المعاملة نفسها التي يلقيها مواطن الدولة التي تحلّ بها تلك الجماعة.

و - المواطنة الثقافية: وتعني حقّ الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية والفعالة في مختلف أنشطة الحياة، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة^(٢٥)، وهذا يعني تقبّل مجمع الدولة وجود هذه الجماعات المتميزة ثقافياً، والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة. كما يعني التفريق داخل المجتمع الواحد بين المواطنة السياسية التي يخضع لها جميع الأفراد في المجتمع، والمواطنة الثقافية التي تميّز الجماعات الفرعية الموجودة داخل ذلك المجتمع من الثقافة العامة التي يشار إليها بـ «الثقافة الرسمية»، فالمواطنة الثقافية تقتضي إذّاً قبول الآخر كعضو في المجتمع مع احترام ثقافته، وهو الأمر الذي لا يكاد يتحقق الآن في المجتمعات الغربية بالنسبة إلى المواطنين المسلمين، خاصة الذين يتحدرون من أصول عربية، والتنكّر للعادات والتقاليد المميزة لهم، اجتماعياً أو دينياً. ونرى في ذلك دليلاً على العداء للآخرين، والتعصب الديني، وعدم الانتماء السياسي والولاء للدولة التي يعيشون فيها. وما يغفله الغربيون حين يهتمون المواطنين المسلمين بالتعصب للهوية الإسلامية ولأصولهم

Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: (٢٣) HarperCollins, 1995), pp. 252-254.

(٢٤) السيد يسين، *المواطنة في زمن العولمة* (القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص ٢١ - ٢٤.

(٢٥) < <http://www.stanford.edu/dept/anthrocasa/people/faculty/rasaldo> >.

العربية، أن التمسك بمظاهر تلك الهوية هو نوع من الدفاع عن الكيان، ومحاولة لإثبات الوجود الذاتي ضدّ هيمنة الثقافة الغربية، التي تملك من عوامل قوة التأثير إزالة كلّ الثقافات المغايرة، وفرض ثقافتها على هؤلاء المهاجرين، ولو كان ذلك على حساب ثقافتهم الأصلية، بكلّ ما تشتمل عليه من سلوكيات وأخلاقيات وقيم وثوابت عقائدية. ويذهب أساتذة الأنثروبولوجيا إلى أن جماعات الأقليات التي تعيش في أي مجتمع، وتعتبر أعضائها مواطنين في ذلك المجتمع، يمكنها الحصول لأعضائها على حقوقهم العامة كمواطنين كاملي المواطنة، وعلى اعتراف الشعب والدولة بوجودهم ككيان متميز داخل الدولة، وذلك بالعمل الجاد لأفراد هذه الأقليات على نشر خصائص ومقومات ثقافتهم الخاصة، والتعبير عنها بقوة ومثابرة بكلّ الوسائل إلى أن يتم تثبيتها في ذاكرة المجتمع، وبذلك يفرضون هويتهم الخاصة وذاتيتهم على المجتمع الكبير، بحيث يضطر في النهاية إلى تعديل مواقفه المعارضة ونظرته الراضة^(٣٦).

إن الأنواع الجديدة من المواطنة السابقة الذكر تسبب الكثير من القلق للقيادات السياسية في المجتمعات التي تبرز فيها المشكلات المتعلقة بهذه الأنواع، والتي قد تتطلب إعادة النظر في نظمها وقوانينها وأعرافها وتقاليدها التقليدية الراسخة، فمفهوم «المواطنة» أصبح يمثل الآن إشكالية معقّدة تحتاج إلى حلول للاعتبارات الجديدة والمعقدة، حتّى يمكن تحقيق المواءمة والسلام عن طريق احترام أساليب وطرق التفكير وأنواع متطلباته المختلفة التي تعتبر عناصر أساسية في ثقافات جماعات معيّنة لها كيانها الخاص المستقل، المتميز داخل المجتمع، وتعتبر في الوقت ذاته جزءاً من بناء ذلك المجتمع.

٤ - آليات تحقيق المواطنة

يوجد ثلاث آليات سيكولوجية تؤثر في درجة مواطنة وولاء الأفراد، تختلف درجة هيمنة الواحدة منها على الآخرين من مجتمع إلى آخر تبعاً للشروط السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية السائدة. هذه الآليات هي:

أ - الانصياع (Compliance): يكون الانصياع مهيمناً في المجتمعات التي تحكمها سلطة سياسية مستبدة تتحكم بحياة ومصير أفرادها وجماعاتها. وتكون آلية الانصياع هي التي تهيمن على العلاقة بين الفرد والنظام السياسي. وهذه العلاقة الانصياعية لا تولّد إلا تضامناً وهمياً، فهي تقوم على علاقة عمودية بين الطرف الأقوى والطرف الأضعف. فهي تعبّر عن دافع بيولوجي غرضه السعي وراء مكافأة يحصل عليها الفرد من محيطه البيئي الاجتماعي، أو تحريضه على تجنب عقاب قد يأتيه من هذا المحيط، ولكنها غالباً سرعان ما تختفي عندما يختفي المخرّص الخارجي، وهي عرضة للتبدل

Marc Howard Ross, «Creating the Conditions for Peacemaking: Theories of Practice in Ethnic Conflict Resolution,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 23, no. 3 (November 2000), p. 1007.

والاستبدال والزوال. أما في ما يتعلق بالمشهد العربي، فإن العلاقة تتخذ صيغة المواطنة في قيد التشكل، أو مشروع مواطنة، التي يهيمن فيها آلية الانصياع، حيث التفاوت الطبقي والاجتماعي أخذ في التزايد والاتساع، وقيم التسامح والحوار تغيب لصالح الانغلاق والتعصب والأناثية^(٣٧).

ب - التماهي (Identification): لقد حوّلت الدولة التسلطية المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات (جماعة أو قوة اجتماعية تعبّر عن نفسها تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة)^(٣٨). وفي ظلّ عقلية الدولة التسلطية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع^(٣٩)، مما خلق التعارض مع الارتباطات الطبيعية للأفراد، بين ولاءاتهم العرقية والدينية والقومية، وولاءاتهم للدولة نفسها، وهو ما انعكس على الدولة نفسها، وأدى إلى خلق حدود فاصلة بين الحدود السياسية للدولة والشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية واحدة، والحدود المرتبطة على أسس عرقية أو دينية أو قومية^(٤٠)، وهو ما أدى إلى غياب مفهوم «المواطنة» في الدولة كقيمة وممارسة تميّز الثقافة السياسية الحديثة، وإلى غياب الانتماء والولاء.

إن الفرد في المجتمعات القرابية لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيداً عن الأطر التي تحدّها له هذه العلاقات، وتتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضواً في قبيلة أو عشيرة أو طائفة^(٤١). وما زالت جدلية العلاقة بين النزاع والمواطنة هي التي تمتاز بها تلك المجتمعات، فثقافته التقليدية السائدة ومنظومة القيم التي يتعامل بها هي منظومة مبنية على أن أدوار الأفراد ومكانتهم الاجتماعية وحقوقهم وواجباتهم مبنية على أساس النوع الاجتماعي والانتماءات الطبقية والجهوية والطائفية، ونتيجة تأثير البنى التقليدية في المجتمع تعمّقت التراتبية الاجتماعية، وغابت العدالة السياسية^(٤٢)، حيث إنّ المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في

(٣٧) كرم الحلو، «نحو تأسيس فكري للمواطنة»، الحياة، ١٧/٦/٢٠٠٠.

(٣٨) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٧١.

(٣٩) عبد الله جناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٣)، ص ٥٥.

(٤٠) عبد العزيز سعيد، «ما وراء الجغرافيا السياسية: إنهاء الصراع العرقي والمذهبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، في: فيبي مار ووليم لويس، محرران، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٢١٢.

(٤١) ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٦٥.

(٤٢) النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اليمن، ص ٨.

الفضاء الاجتماعي، فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم «المواطنة» والولاء في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش على أسس عرقية أو دينية أو قومية، فإن مقولة المواطنة والانتماء تصبح في جوهرها خداعاً لأبناء الوطن والمجتمع^(٤٣)، مما جعل مؤسسات الدولة تتحول إلى ممارسة التهميش والتمييز تجاه المواطنين تحت تأثير تغيير القنوات والولاءات للأفراد نتيجة العوامل الدينية أو القومية أو العرقية، وتناست الدولة أن وظيفتها ليس تغيير قنوات وعقائد مواطنيها، وإنما حماية أمنهم وتيسير شؤونهم الإدارية والاقتصادية والسياسية^(٤٤).

كما إن الدولة القومية التي بقيت حارسة أمينة للكيانات الطائفية وامتيازاتها، تحولت إلى دولة منتجة للطوائف وداعمة لديمقراطيتها الخاصة، بوصفها إحدى مبررات وجودها ككيان سياسي، وبالتالي فإن الطائفية التي تتماهى أو تتساوى مع الدولة، وتعبّر عن هويتها السياسية، تصبح هي المعادل الموضوعي لاستمرار الدولة، بمعنى أنها أيضاً تقوم بوظيفة إنتاج الدولة، وهذه علاقة تبادلية متكافئة في الأدوار. فالفرد أصبح مواطناً في طائفته، وليس مواطناً في دولته. وهو ما أدى إلى القطيعة بين الدولة كحامية لمصالح المجتمع المتضاربة والأقليات التي اعتبرت الدولة طرفاً في صالح الجماعة المسيطرة، وليس طرفاً محايداً، مما خلق تفسخ الانتماء والولاء عند الأفراد، وتفكك النسيج الاجتماعي لتلك الدول، كما يحدث في لبنان حالياً، وفي جنوب السودان.

وفي مجال الحديث عن الولاءات التقليدية، نجد أن الواقع الاجتماعي في بلدان المشرق العربي أحال الواقع الديني إلى واقع طائفي، فالولاء في عدد من البلدان العربية هو ولاء للطائفة، فمثلاً في لبنان لم ينجح أي سنّي رشح نفسه في الانتخابات في منطقة أغلبها شيعية، ولم ينجح أي شيعي في منطقة انتخابية أغلبها سنّة، على الرغم من الشعارات الوطنية^(٤٥). ولا يقتصر ذلك على لبنان فقط، بل هو منتشر في كثير من الدول العربية، فالمواطن العربي يميل إلى الارتباط بطائفته، فالبنى الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات التقليدية تمده بالانتماء التقليدي لطائفته أكثر من ارتباطه بالمواطنة لبلده بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى، لا يكون الانتماء الطائفي تعبيراً عن إيمان ديني، بل هو أداة من أدوات المحافظة على امتيازات الطائفة وحقوقها، أو كردّة فعل لتعصّب طائفة مقابلة، ويصبح الدين في هذه الحالة أداة في خدمة المصالح المرتبطة بالطائفة. وللخروج من هذا المأزق سعى الكثير إلى التوفيق بين الخصوصية الطائفية والخصوصية الوطنية من خلال الالتزام بالأولى كشرط

(٤٣) محمد محفوظ، «المواطنة والعدالة السياسية»، الكلمة (بيروت)، السنة ١١، العدد ٤٥ (خريف ٢٠٠٤).

ص ١١٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤٥) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٨.

لتأكيد الثانية^(٤٦)، غير أن فكرة الاستقلال بين مفهوم «المواطنة» والانتماء الديني ساهمت في تبني الأحزاب القومية (العقائدية) إعادة صياغتها بما يتلاءم مع واقع التعدد الديني، وهو ما جعل علاقة المواطن بالدين أكثر ارتباطاً من العلاقة بين المواطنين ودولتهم^(٤٧)، وما زالت الأقليات العرقية أو الدينية أو القومية تحتل مرتبة متقدمة في إشغال المواجهات المسلحة في داخلها.

إن غياب مفهوم «المواطنة» بمعناه الحديث عن تيارات الفكر القومي العربي يعود إلى^(٤٨):

- غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث.
- ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني.
- الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول «التجزئة القطرية».

ج - الاستبطان (Internalizing): تهدف هذه الآلية إلى إرضاء رغبة داخلية تتمثل برغبة القيام بالفعل الصحيح، مما يجعلها تشكل الآلية المهيمنة في ما يتعلق بالمواطنة. وتكون العلاقة التي تقوم على هذه الآلية علاقة أفقية بين الطرفين، وتولد تضامناً حقيقياً، مما يجعلها أكثر ديمومة من تلك التي تشكل عبر الانصياع والتماهي^(٤٩). ونحن نعلم أن الإنسان لا يستجيب إلى مؤثر اجتماعي عبر آلية الاستبطان، إلا إذا كان هذا المؤثر متحلياً بالمصادقية، وقادراً على تفعيل رغبة القيام بالفعل الصحيح في الآن ذاته. لذلك تمتاز هذه الآلية بأنها قادرة على تحويل المؤثرات الاجتماعية إلى قوى نفسية راسخة، من شأنها تدعيم الإرادة الحرة للفرد، وإطلاق قواه الإبداعية، وشحن حسه الإنساني، وتفعيل نزعته إلى احترام الآخرين.

ثالثاً: أثر العولمة في المواطنة

ساهمت العولمة بتجلياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم «المواطنة» والانتماء، فحركات الهجرة الواسعة، وانقسام الدول،

(٤٦) هاني لبيب، «المواطنة: آمال وأفاق جديدة»، المنار الجديد، العدد ٢٥ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٠.
 (٤٧) يحيى الجمل، «المواطنة والدين في الدولة الحديثة»، الأسبوع (القاهرة) (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١).
 (٤٨) خالد الحروب، «مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من «الفرد القومي» إلى «الفرد المواطن»»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٦٤ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، ص ١٣٥ - ١٣٨.
 (٤٩) جون دكت، علم النفس الاجتماعي والتعصب، ترجمة عبد الحميد صفوت (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٠)، ص ١٨٦.

وتفتت المجتمعات، وانفصال الأقليات، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية والهوية القومية؛ كلها أدت إلى الاهتزاز التقليدي لمفهوم «المواطنة» والانتماء، وبروز الحاجة إلى تعريف جديد لمفهوم «المواطنة» القديم^(٥٠). والواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاتها من خلال استهداف مبادئها الكبرى (ولا سيما جانب الحقوق فيها)، بل أساساً عبر استهداف المؤسسات والقيم التي انبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.

وبالتالي، فلما كانت مبادئ المواطنة «العالمية» هي، في الشكل كما في الجوهر، امتداداً لأشكال المواطنة «المحلية» (أو الوطنية)، فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتى، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى، يؤثر فيها ويطلع تجلياتها. وعلى الرغم مما قد يبدو إسهاماً للعولمة في تكريس المواطنة «العالمية»، كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، وكونها تنحو بجهة تسبيد الانفتاح والدمقرطة وما إلى ذلك؛ على الرغم من هذا، فإن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة «العالمية» هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. وفي ظل العولمة، وتراجع مقولة الدولة - الأمة وتمزق سيادتها، زادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة، وأصبحت محاولة الوصول إلى التوازن بينهما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدراً للنزاعات والتوترات^(٥١)، فالعولمة شجعت على مزيد من التنظير حول الثقافة المحلية، والتقسيمات السياسية والثقافية والاقتصادية، كما أدت إلى انهيار نظام التكتل والتجزئة العنصرية التي أعقبت لامركزية السلطة، وهو ما أدى إلى ضعف الدول بسبب فقدانها الدعم المادي والسياسي الذي كانت تتلقاه من الدول العظمى، وهذا بدوره يعني فرصاً سياسية أكبر للتحديات الداخلية في مواجهة القادة السياسيين العرقيين الذين ينادون بحكم ذاتي أو مقاسمة السلطة مع الدولة^(٥٢).

بالإضافة إلى أن الخطاب السياسي ظل يركّز على ديمومة الهويات العرقية خلف واجهة مركزية الدولة القومية. ومع العولمة بقيت الهوية الثقافية والعرقية هي الأكثر أهمية من الانتساب إلى الدولة القائمة، فأصبحت الأقليات تعود إلى هويتها القومية من خلال الفضائيات والإنترنت ووسائل الإعلام المتنوعة، التي عزّزت الهوية القومية ورسّختها، وعزّزت التفاعل بين الشعوب الأصلية بعضها مع بعض، مما جعلها تملك الرغبة في الاحتفاظ بالقيم التقليدية في مواجهة عملية التجانس والتماثل في أسلوب الحياة العالمي الذي تفرضه وسائل العولمة الاتصالية، فالصورة الذهنية عند مختلف الشعوب قامت وتقوم

(٥٠) السيد يسين، «الحوار ومشكلات المواطنة المعاصرة»، الأهرام، ٢٠٠٤/٢/٥.

(٥١) زيغنيو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنولوجي، ترجمة وتقديم محبوب عمر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٧٥.

(٥٢) Ted Gurr، «Peoples against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World System»، *International Studies Quarterly*, vol. 38, no. 3 (September 1994), p. 353.

بسبب اللاتواصل الذي جعل الآخر ليس مكروهاً فقط، بل غريباً أيضاً، فالصورة الذهنية عن الفئات العرقية تمارس ضغوطاً نفسية واجتماعية على أفراد الجماعات العرقية، وهي تنعكس على واقع العلاقات والتفاعل الاجتماعي^(٥٣). وكما يبين هانتنغتون، فإن التعرّض إلى أنماط جديدة من العلاقات يحتاج إلى مصادر جديدة للهوية، ومجموعة جديدة من التعاليم والمبادئ التي تجعل للحياة معنى، وتتمثل تلك المصادر الجديدة في الهوية (الدين واللغة والثقافة) التي تفي بهذه الحاجات^(٥٤).

هناك أربعة معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطنة «العالمية» علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل:

الأول، ويتمثل في التوجّه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقوّمات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة/الأمة في تشكّلها، وفي صياغة آليات اشتغالها. ولعل هذا الذي دفع بعض الباحثين إلى التأكيد أن المواطنة عادة ما تعرّف بالاستناد إلى القومية. فالمواطنون هم أعضاء منظّمون في مجتمعات قومية، يعطونها ولاءهم ويتوقّعون منها حمايتهم، وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

والثاني ويكمن في الاتجاه المتسارع والحديث لظاهرة العولمة، باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها. فعلى رغم أن المواطن الحديث هو نتاج قرون من عملية بناء الأمة التي تضمنت معارك سياسية في مجال تحديد الانتماءات السياسية، فقد عجّزت الدولة القومية عن إنشاء كيانات سياسية مرتبطة بالمواطنة، بل أنتجت قوميات مشوّهة تتحدّد انتماؤها الفكرية والأيدولوجية والثقافية على أساس القبيلة والعرق والطائفة، وليس على أساس المواطنة، وجاءت القومية لتعزّز هذه الانتماءات عبر إعادة إنتاج قوميات جامدة في قالب عالمي وبوجه أخلاقي، ممّا جعل المواطن ضدّ الدولة هو العنوان البارز لهذه المرحلة.

والثالث، ويتعلق أساساً بـ «القيم الديمقراطية» التي لم تفتأ العولمة تقدّمها لبناء المواطنة «العالمية» التي لا تتراءى لفاعليها من مواطنة سواها. فقد ساهمت عولمة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السلطة، كما يعتقد الليبراليون، إلى ظهور شكل جديد من عولمة دولة القانون، التي تقضي بأن الاحتياجات الإنسانية يجب أن تتخطى السيادة السياسية، أي أصبح هناك إخضاع السيادة الوطنية لمبدأ حقوق الإنسان العالمي، مع ولادة منطق الفصل بين السلطات على المستوى الدولي، ووضع نواة سلطة قضائية عالمية تمثلها محكمة الجزاء الدولية.

الرابع ويرتبط بخاصية الاختلاف، في المرجعيّة كما في الممارسة التي تدفع بها

(٥٣) صالح السنوسي، «هوية الفرد العربي بين الدولة القطرية والعولمة»، مجلة الباحث (لندن)، ص ١٥.

(٥٤) صاموئيل هانتنغتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم

صلاح قنصوة، ط ٢ (بيروت: دار اللواء، [١٩٩٩])، ص ١٦٠.

المواطنة، فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثيل (للاقتصاد، كما للمجتمع، كما للثقافة)، في حين أن المواطنة هي تعدد واختلاف في النظرة، كما في التمثيل.

وعلى هذا الأساس، فعولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة، وعولمة لذات التمثيل، في حين أن مواطنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة) هي تعدد لها، وتعدد لأبعادها.

خلاصة

لقد عجزت الدولة القومية في مشروعها القومي عن إيجاد صيغة مناسبة لمفهوم «المواطنة»، فالقوميون نظروا إلى الآخر نظرة الشك والغيرة، باعتباره مناهضاً لمشروعهم القومي، والآخر في ظل استبعاده من المشروع القومي لجأ إلى طائفته وإثنيته، باعتبارها الملاذ الآمن، مما ولّد محنة الدولة ضد الفرد أو الدولة ضد الأمة.

بعدما كانت القومية في لحظات تاريخية معينة هي مطلب الجماعات والشعوب للتوحد، فهي الآن مصدر النزاعات والصراعات التي تتشكل في دول العالم بشكل عام، فالتنظير حول الثقافة المحلية والتقسيمات السياسية والاقتصادية السائدة كانت دائماً تخفي في ثناياها الهويات العرقية التي بقيت الأكثر أهمية من الانتساب والولاء إلى الدولة القائمة.

أي مواطنة «عالمية» إذاً هي التي تدفع بها العولمة؟ إنها مواطنة العولمة التي توازي في منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة... أي مواطنة التلقي لا المشاركة. المواطنة التي تسير وفق تصور منطق تراكم رأس المال، وميكنزمات السوق. وبالتالي، فالعولمة لا تقبل بمنظومة المواطنة الحالية، بل تريد مواطنة تناسبها، تنصهر في منظومة قيمها، السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، المتمثل بـ «قيم» السوق والسلعة، وقيم العالمي، وليس المحلي، حتى يصبح التمييز بين المواطنة «المحلية» والمواطنة «العالمية» مستحيلاً ■